

تعديل تعريفه الكهرباء فى المملكة العربية السعودية

فبراير ٢٠١٠م

قائمة المحتويات

- ٢ - لمحة موجزة عن تاريخ تعريف الكهرباء في المملكة.....
- ٤ - التعريف الحالية للكهرباء في المملكة.....
- ٥ - تنظيم وهيكل قطاع الكهرباء في المملكة.....
- ٧ - متوسط الفاتورة الشهرية للاستهلاك السكني.....
- ٨ - تطوير آلية تصميم هيكل التعريف ونظم مراجعتها.....
- ١٠ - نظام الكهرباء في المملكة واللائحة التنفيذية.....
- ١٢ - تكاليف وحدة الطاقة ومتوسط سعر بيعها.....
- ١٢ - الآثار الايجابية والسلبية لرفع تعريف الكهرباء.....
- ١٤ - المراجع.....

أولاً : لمحة موجزة عن تاريخ تعريف الكهرباء في المملكة

- في السنوات الأولى لدخول الكهرباء في المملكة واستعمالها تفاوتت أسعار تقديم الخدمات الكهربائية من مقدم خدمة إلى آخر تبعاً لتكاليف عملياته، وفي عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) قررت الدولة تحديد أسعار الكهرباء بحيث تكون في حدود قدرات المستهلكين، فعلى سبيل المثال تم تخفيض سعر الكهرباء في جدة من ٥٥ هللة إلى ٣٢.٥ هللة للكيلو واط ساعة، كما تم تحديد الأسعار في مكة المكرمة والطائف بحيث تحقق عوائد معقولة لمقدمي الخدمة من القطاع الخاص، وفي ٢٤/٩/١٣٧٩هـ تم تبني تعريف جديدة للكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٤
- وفي ١/٧/١٣٨٣هـ (١٨/١١/١٩٦٣م) تم تخفيض تسعيرة الكهرباء في جميع أنحاء المملكة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢١ بتاريخ ٤/٦/١٣٨٣هـ، (٢٢/١٠/١٩٦٣م) وكان التخفيض بنسبة ١٢٪ لجدة، و ٣٠٪ لمكة المكرمة و ٤٠٪ للطائف، وقد التزمت الدولة ضمن هذا القرار بتقديم معونة لشركات الكهرباء الخاصة تضمن تغطية تكاليفها وحصولها على ربح معقول، وعقب ذلك قامت الشركة السعودية الوطنية للقوى الكهربائية في جدة بتخفيض الأسعار في عام ١٣٨٩هـ من ٢٤ هللة إلى ٢٠ هللة للكيلو واط ساعة.
- وفي ٣٠/١١/١٣٩١هـ (١٧/١/١٩٧٢م) صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٩٩ الذي قضى بتخفيض أسعار الكهرباء في أنحاء المملكة وتحديدها حسب ما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم ١

تعريف الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩٩)
بتاريخ ٣٠/١١/١٣٩١ هـ (١٧/١/١٩٧٢ م)

المدينة	الإستهلاك الغير الصناعي (هللة/كيلو واط ساعة)	الإستهلاك الصناعي (هللة/كيلو واط ساعة)
جدة	14	12
مكة المكرمة	20	18
الطائف	20	18
المدينة المنورة	20	18
ينبع	25	20
الدمام	14	10

- وقد تضمن القرار إلغاء أجرة العداد والاستعاضة عنه برسم خدمة شهري مقداره (0) ريالاً للاستهلاك العادي و(٢٠) ريالاً للاستهلاك الصناعي، كما تضمن أيضاً تقديم إعانة سنوية لشركات الكهرباء لتمكينها من بيع (التيار) بالأسعار المحددة، ولكن الإعانة لا تدفع إلا إذا عجزت الشركات عن تحقيق نسبة معقولة لصافي الأرباح لا تقل عن ٧٪ من قيمة رأس المال المدفوع.
- وفي ١٧/٧/١٣٩٣هـ (١٩٧٣/٧/٣١م) خفضت الدولة تعريف الكهرباء بنسب تراوحت بين ٠.٦٪ و ٦٠٪ في ١٦ مدينة صغيرة في المملكة وأصبح سعر الكهرباء ٢٠ هللة/كيلو واط ساعة للاستهلاك العادي، و ١٨ هللة/كيلو واط ساعة للاستهلاك الصناعي، كما تم رفع نسبة العائد الاقتصادي على رأس المال المستثمر إلى ١٠٪ للشركات العاملة في مناطق المدن الصغيرة لتشجيع الاستثمار في صناعة الكهرباء في هذه المناطق.
- وفي ٢٠/٧/١٣٩٤هـ (١٩٧٤/٨/٩م) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٢٠) تم بموجبه توحيد تعريف الكهرباء في جميع أنحاء المملكة بسعر ٧ هللات/كيلو واط ساعة للاستهلاك العادي، و ٥ هللات/كيلو واط ساعة للاستهلاك الصناعي، كما ضمنت الدولة نسبة أرباح للمستثمرين في صناعة الكهرباء من القطاع الخاص.
- وفي ١/٣/١٤٠٥هـ (١٩٨٤/١١/٢٣م) تبنت الدولة تعريف جديدة للكهرباء تم فيها استخدام نظام شرائح الاستهلاك لأول مرة، حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٢).
- وخلال السنوات الخمس عشرة التالية (١٤٠٥-١٤٢٠هـ) أدخل على هذه التعريف تغييران شملتا توسيع الشرائح، وزيادة فئات المستفيدين منها، وتخفيض أسعارها، كما أضيف إلى التعريف اعتباراً من ١/٨/١٤١٥هـ (١٩٩٥/١/٢م) رسم مقداره ٥ هللات/كيلو واط ساعة للاستهلاك الذي يزيد عن ٢٠٠٠ كيلو واط ساعة وذلك لإنشاء صندوق يتولى تمويل مشاريع الكهرباء العاجلة والملحة.

جدول رقم (٢)

التعريف التي تم إقرارها في ١/٣/١٤٠٥ هـ - (١٩٨٤/١١/٢٤ م)

الإستهلاك الشهري (كيلو واط ساعة)	الإستهلاك الشهري (هللة/كيلو واط ساعة)	الإستهلاك الشهري (هللة/كيلو واط ساعة)
5	7	1 - 1000
	10	1001-2000
	15	أكثر من ٢٠٠٠

ثانياً: التعريفة الحالية للكهرباء في المملكة

جدول رقم (٣)

التعريفة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) إعتباراً من ١/١/١٤٢١ هـ. (٦/٤/٢٠٠٠ م)

الصناعي (هـللة/كيلو واط ساعة)	الزراعي والجمعيات الخيرية (هـللة/كيلو واط ساعة)	السكني والتجاري والحكومي (هـللة/كيلو واط ساعة)	الإستهلاك الشهري (كيلو واط ساعة)
12	10	5	1 - 2000
		10	2001 - 4000
	12	13	4001 - 5000
		18	5001 - 6000
		23	6001 - 7000
		28	7001 - 8000
		32	8001 - 9000
		36	9001 - 10000
		38	أكثر من ١٠٠٠

جدول رقم (٤)

التعريفة المطبقة حالياً إعتباراً من ١/٨/١٤٢١ هـ. (٢٨/١٠/٢٠٠٠ م)

الصناعي (هـللة/كيلو واط ساعة)	الزراعي والجمعيات الخيرية (هـللة/كيلو واط ساعة)	السكني والتجاري والحكومي (هـللة/كيلو واط ساعة)	الإستهلاك الشهري (كيلو واط ساعة)
12	5	5	1 - 2000
	10	10	2001 - 4000
		12	4001 - 5000
	12		5001 - 6000
		6001 - 7000	
		7001 - 8000	
		8001 - 9000	
		9001 - 10000	
			أكثر من ١٠٠٠

ثالثاً: تنظيم وهيكله قطاع الكهرباء في المملكة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) وتاريخ ١٩/٨/١٤١٩هـ بخصوص تنظيم وهيكله قطاع الكهرباء وقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٠) وتاريخ ٢١/٧/١٤٢١هـ بخصوص تعديل تعريفه أسعار بيع الخدمة الكهربائية الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) وتاريخ ١٩/٨/١٤١٩هـ :

وتضمن قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) وتاريخ ١٩/٨/١٤١٩هـ ما يلي :

أولاً : إعادة هيكلة قطاع الكهرباء .

ثانياً : ترتيب الأوضاع المالية .

ثالثاً : إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

وتضمن قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٠) وتاريخ ٢١/٧/١٤٢١هـ تعديل تعريفه استهلاك الخدمة الكهربائية بحسب النصوص التالية :

تعديل تعرفه أسعار بيع الخدمة الكهربائية الواردة في الفقرة (١/٦) من البند ثانياً من قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١٩/٨/١٤١٩هـ لتصبح على النحو التالي :

أولاً :

جدول رقم (٦)

الزراعي هـللة	الصناعي هـللة	الحكومي هـللة	التجاري هـللة	السكني هـللة	شرائح الاستهلاك ك.و.س
5	12	5	5	5	0 – 1000
5	12	5	5	5	1001 – 2000
10	12	10	10	10	2001 – 3000
10	12	10	10	10	3001 – 4000
10	12	12	12	12	4001 – 5000
12	12	12	12	12	5001 – 6000
12	12	15	15	15	6001 – 7000
12	12	20	20	20	7001 – 8000
12	12	22	22	22	8001 – 9000
12	12	24	24	24	9001 – 1000
12	12	26	26	26	أكثر من ١٠٠٠

- ثانياً:** تطبق التعرفة الصناعية في الجدول المشار إليه أعلاه على الاستهلاك الكهربائي للمستشفيات والمستوصفات الأهلية.
- ثالثاً:** تطبق التعرفة الصناعية في الجدول المشار إليه أعلاه على المؤسسات والمعاهد والمدارس الأهلية المرخص لها في مجال التعليم والتدريب.
- رابعاً:** تطبق التعرفة الزراعية حسب الجدول المشار إليه أعلاه على المساجد والجمعيات الخيرية ، أما مشاريعها الاستثمارية فيطبق بشأنها ما ورد في الفقرة (١٠) من البند (ثانياً) من قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ 11/8/1419 هـ.
- خامساً:** يطبق على الشقق المفروشة ما يطبق على الوحدات السكنية المستقلة.
- سادساً :** تطبق التعرفة المشار إليها أعلاه اعتباراً من أول يوم من الشهر التالي لصدور هذا القرار

جدول رقم (٧)

تعريف قراءة وصيانة العداد وإعداد الفاتورة

(جدول يوضح أنواع القواطع أو العدادات مع قيمة التعريف الشهرية).

تعريف الشهرية	قاطع العداد
١٠ ريال	٣٠ أمبير
١٠ ريال	٦٠ أمبير
١٥ ريال	١٠٠ أمبير
١٥ ريال	١٥٠ أمبير
٢١ ريال	٢٠٠ أمبير
٢٢ ريال	٣٠٠ أمبير
٢٥ ريال	٤٠٠ أمبير
٣٠ ريال	أكثر من ٤٠٠ أمبير

رابعاً : متوسط الفاتورة الشهرية للاستهلاك السكني

بلغ الاستهلاك السكني خلال عام ٢٠٠٨ م للطاقة الكهربائية حوالي ٩٦٦٨٧٠٥٩ ميغاوات/ساعة، بنسبة أكثر من ٥٣.٩ ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية بالمملكة.

وبدراسة معدلات فواتير الاستهلاك السكني الشهرية في المملكة اتضح ما يلي

- ١٠ ٪ من المشتركين (٤٣٦.٠٠٠ مشترك) في المتوسط لا يستهلكون أي طاقة.
- ٣٣.٣ ٪ من المستهلكين الفعليين (١.٣٦٠.٠٠٠ مشترك) لا يزيد مقدار متوسط فاتورتهم الشهرية خلال العام عن مبلغ خمسين (٥٠) ريالاً.
- ٢٦.٧ ٪ من المستهلكين الفعليين (١.٠٧٦.٠٠٠ مشترك) يتراوح مقدار متوسط فاتورتهم الشهرية خلال العام بين خمسين (٥٠) ريالاً ومئة (١٠٠) ريال.
- ٣٤.٤ ٪ من المستهلكين الفعليين (١.٣٧٩.٠٠٠ مشترك) يتراوح مقدار متوسط فاتورتهم الشهرية خلال العام بين مئة (١٠٠) ريال وخمس مئة (٥٠٠) ريال.
- ٣.٣ ٪ من المستهلكين الفعليين (١١٥.٠٠٠ مشترك) يتراوح مقدار متوسط فاتورتهم الشهرية خلال العام بين خمس مئة (٥٠٠) ريال وألف (١.٠٠٠) ريال.
- المستهلكون الفعليون الذين يزيد مقدار متوسط فاتورتهم الشهرية خلال العام عن مبلغ ألف (١.٠٠٠) ريال هم فقط (٩١.٠٠٠ مشترك) وتبلغ نسبتهم ٢.٢ ٪ من مجموع المستهلكين الفعليين الخاص بالاستهلاك السكني الذين يبلغ عددهم (٤.٠٢١.٠٠٠ مشترك).
- ومما تقدم يتضح أن مقدار متوسط فاتورة الاستهلاك الشهري خلال العام لحوالي ٩٥ ٪ من المستهلكين السكنيين الفعليين (أي ٣.٩٣٠.٠٠٠ مشترك) في المملكة لا يزيد عن مبلغ خمس مئة (٥٠٠) ريال .
- ويلاحظ هنا أن الاعتبار هو للمتوسط الشهري للعام بكامله، إذ يتفاوت مبلغ الفاتورة الشهرية تفاوتاً كبيراً من شهر إلى آخر تبعاً لتغير فصول السنة، حيث يرتفع كثيراً عن المعدل في فصل الصيف وينخفض كثيراً عنه في فصل الشتاء في معظم أنحاء المملكة.

مقدار مبلغ متوسط الفاتورة الشهرية =

مجموع مبلغ الاستهلاك لعام كامل

شهر ١٢

خامساً : تطوير آلية تصميم هيكلية التعريف ونظم مراجعتها

ينص نظام الكهرباء على أن (تجري الهيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج مراجعة دورية لهيكلية التعريف...وتقوم برفع توصياتها إلى مجلس الوزراء)، وانطلاقاً من هذا التكليف قامت الهيئة على مدى العامين ١٤٢٦-١٤٢٨هـ بدراسة شاملة لعملية تصميم هيكلية التعريف ونظم مراجعتها، وبموجب نتائج الدراسة طورت الهيئة هيكلية جديدة لتعريف الاستهلاك غير السكني فقط، مع المحافظة على تعريف الاستهلاك السكني كما هي في الوقت الحاضر دون تغيير.

وتهدف التعريف المقترحة للاستهلاك غير السكني إلى معالجة المشكلة المزمنة التي تعاني منها صناعة الكهرباء، وهي مشكلة تدني الإيرادات اللازمة لمواجهة متطلباتها المالية والتشغيلية والرأسمالية.

لقد كانت الفكرة المركزية في صياغة الهيكلية المقترحة لتعريف الاستهلاك غير السكني هي إعداد تعريف سهلة التطبيق، تضمن توفير الإيراد الكافي لكل عنصر من المكونات الرئيسية للصناعة، أي: التوليد، والنقل، والتوزيع، وأن تحتوي على محفزات لرفع كفاءة أداء مقدمي الخدمة بحيث يرتبط دخل كل مرخص له في نشاط كهربائي بمدى ما يحققه من معايير الأداء المحددة من قبل الهيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج، وتهدف هذه الهيكلية إلى تحقيق ما يلي:

- مقابلة تغير الأسعار والظروف الاقتصادية بما يتماشى مع سياسات الدولة ويطمئن المستثمرين إلى وجود آليات لضمان وفاء صناعة الكهرباء بالتزاماتها المالية.

- إعطاء الحوافز لتحسين أداء الصناعة ومقدمي الخدمة.

- تطبيق تعريف متغيرة ووقتية (خاصة مع تطور تقنية العدادات من النوع الميكانيكي المستخدم حالياً إلى النوع الرقمي الإلكتروني «العدادات الذكية»)، إذ تختلف قيمة التعريف حسب وقت الاستخدام، فتستخدم تعريف مرتفعة خلال وقت الذروة، وتعريف منخفضة خلال أوقات تدني الاستهلاك، وتستخدم تعريف منخفضة في الشتاء ومرتفعة في الصيف بهدف تشجيع المستهلكين على تعديل أنماط استهلاكهم بما يحسن أداء منظومة الكهرباء ويخفض التكاليف، كما يؤدي إلى تحسين إدارة الأحمال واستخدام الموارد.

- إعطاء الحوافز لتحسين معامل القدرة (وهو معيار تقني لقياس الطاقة النافعة أو «الحقيقية» المستهلكة مقارنة بالطاقة الكلية التي توفرها المنظومة الكهربائية)، ومعامل الاستخدام ورفع كفاءة مكونات المنظومة الكهربائية.

- تحديد الفئات المختلفة للاستهلاك غير السكني وتعريفها حسب تطور الصناعة.

- تهيئة بيئة استثمارية مشجعة للقطاع الخاص مبنية على قرارات واضحة وشفافة ومستقرة ومستقلة.

- إقرار المقابل المالي لتمديد الطاقة.

سادساً : نظام الكهرباء في المملكة واللائحة التنفيذية

أ. نظام الكهرباء في المملكة

قامت الهيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج بالتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء بإعداد مسودة نظام الكهرباء ورفعها إلى الجهات العليا، وبعد مراجعته ودراسته دراسة مستفيضة من قبل مجلس الوزراء ومجلس الشورى تم إصداره بالمرسوم الملكي رقم م/٥٦ في ٢٠ شوال ١٤٢٦هـ. ويشكل نظام الكهرباء العنصر الأساس الذي تركز عليه أعمال تنظيم صناعة الكهرباء في المملكة ومهام تطويرها، وتشمل أهم عناصر النظام توفير خدمات الكهرباء والإنتاج المزدوج التي يمكن الاعتماد عليها، وحماية حقوق المستهلك بما في ذلك حقه في الحصول على الخدمات بأسعار معقولة، وفي نفس الوقت حماية حق المستثمر في الصناعة في الحصول على عائد معقول على استثماراته، وتقع على الهيئة مسؤولية أن توفر لصناعة الكهرباء في المملكة إطاراً تنظيمياً واضحاً، مستقراً خالياً من التمييز، وبيئة مناسبة لتشجيع التنافس المشروع ويتطلب النظام أن تقوم الهيئة في خلال ١٨٠ يوماً بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام بالنسبة للمهام الموكلة للهيئة، وتشمل هذه المهام الآتي:

- القواعد الفنية والبيئية والتشغيلية والإجرائية.
- قواعد الترخيص وإجراءاتها.
- المعايير الخاصة بأداء المرخص لهم
- تحديد القواعد الخاصة بالعلاقات بين المرخص لهم، وبينهم وبين المستهلكين.
- قواعد فرض الحراسة على من يخالف نظام الكهرباء أو تنظيم الهيئة.
- قواعد إعداد منهجية تطوير التعريف وسبل مراجعتها دورياً.
- قواعد التعامل مع المخالفين لنظام الكهرباء، أو تنظيم الهيئة، أو شروط الرخص.
- قواعد فض المنازعات وإجراءاتها.
- منهجية تطوير هيكل صناعة الكهرباء.
- أساليب تأمين استمرارية الخدمة والتعامل مع الحالات العاجلة أو الضرورية.

وينص النظام على ضرورة قيام كل من يمارس نشاطاً كهربائياً بالحصول على ترخيص من الهيئة، كما ينص أيضاً على تكليف الهيئة بالقيام دورياً بمراجعة هيكل تعريف الخدمات الكهربائية وتقديم توصياتها إلى مجلس الوزراء.

ومن ضمن المتطلبات المهمة في نظام الكهرباء فتح المجال للمنافسة في صناعة الكهرباء حيثما كان ذلك ممكناً (التوليد، الإنتاج المزدوج، التوزيع، المتاجرة)، وتقع على الهيئة مسؤولية تهيئة البيئة المناسبة للتنافس وتشجيعه، وحماية الصناعة من الممارسات الاحتكارية.

ويتطلب النظام وضع الخطوط العريضة لتطوير هيكل صناعة الكهرباء، كما يتطلب ضرورة إعداد خطط تنمية الخدمات الكهربائية وتطويرها ومراجعتها وتحديثها لضمان تحقيق التوسع

في تلك الخدمات والارتقاء بجودتها، كما يشمل النظام إجراءات لحل المنازعات التي تنشأ بين المشاركين في الصناعة، وبينهم وبين المستهلكين، بما في ذلك إحالة النزاعات إلى لجنة قضائية مستقلة خاصة بصناعة الكهرباء، ويعطي النظام الحق لكل طرف من أطراف النزاع في الاستئناف لدى ديوان المظالم ضد ما تقرره اللجنة إذا لم يرض بذلك القرار.

ب. اللائحة التنفيذية لنظام الكهرباء في المملكة

- تركزت جهود الهيئة بشكل مكثف خلال العام ١٤٢٦-١٤٢٧هـ على صياغة اللائحة التنفيذية لنظام الكهرباء الخاصة بمهام الهيئة، وعرضها على مجلس إدارة الهيئة، وإقرارها منه، ونشرها في الجريدة الرسمية، وذلك في خلال مدة المائة والثمانين يوماً التي حددها النظام.

- وتتكون اللائحة التنفيذية من ثمانية فصول تتعلق بالترخيص لمزاولة النشاطات الكهربائية، وعلاقة المرخص لهم مع المستهلكين والمستعملين لخدماتهم، وهيكلية تعريف الخدمات الكهربائية، والمنافسة والتصرفات المعيقة للتنافس، وتطوير هيكلية صناعة الكهرباء، وإجراءات فض المنازعات، والإجراءات الخاصة بالطوارئ لضمان استمرارية الخدمة، وإجراءات فرض الحراسة على الذين يرتكبون مخالفات يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على إمدادات الطاقة للمستهلكين.

- وتتضمن اللائحة فصلاً خاصاً بالعلاقة بين المرخص لهم بنشاطات كهربائية مع المستخدمين والمستهلكين لتلك الخدمات يوضح بجلاء واجبات المرخص له تجاه المستهلكين وحقوق المستهلكين إزاء المرخص له مثل ضرورة التزام المرخص له في مجالات النقل، أو التوزيع، أو البيع بالتجزئة بالاحتفاظ في جميع مكاتب أعماله بنسخ ورقية سارية لجميع الاتفاقيات والأسعار المطبقة واللوائح والأنظمة التي تحكم علاقاته بالمستهلكين، وأن تكون هذه النسخ متوفرة لاطلاع الجمهور، بدون مقابل مالي وتزويد أي مستهلك بنسخة منها مجاناً بناءً على طلبه، كما تنص اللائحة أن على كل مرخص له يملك موقعاً رسمياً على شبكة المعلومات (الإنترنت) أن يبرز في ذلك الموقع جدول التعريفات، وبيان التكاليف الخاصين به، ورخصته، ونماذج قابلة للتحميل الإلكتروني لطلبات التوصيل مع إرشادات لكيفية تعبئتها.

- وتوضح اللائحة تفاصيل إجراءات حل المنازعات التي تنشأ بين المرخص لهم والمستهلكين، وكذلك المنازعات الصناعية بين المرخص له م، أو بينهم وبين كبار المستهلكين، كما تحدد اللائحة إجراءات عرض المنازعات على لجنة فض منازعات صناعة الكهرباء، وإجراءات تطبيق أحكام اللجنة.

- وتبين اللائحة أن من حق أي مستهلك تقديم شكوى للهيئة في حال وقوع أي خلاف بينه وبين مقدم الخدمة كما تبين الإجراءات المطلوب اتباعها عند تقديم الشكوى ومتابعتها.

سابعاً : تكاليف وحدة الطاقة ، ومتوسط سعر بيعها

- بلغ متوسط تكاليف وحدة الطاقة في العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ حوالي (١٠.٠) هللة للكيلو واط ساعة، وتشمل هذه التكاليف الإنتاج، والنقل، والتوزيع، شاملة النفقات التشغيلية، والمصاريف الرأسمالية، وثمان الوقود، والطاقة المشتراة، والإهلاكات، بينما بلغ متوسط القيمة التي حصلت عليها الشركة السعودية للكهرباء من المستهلكين (١٢.٣) هللة لكل كيلو واط ساعة.

ثامناً : الآثار الايجابية والسلبية لرفع تعريف الكهرباء

١. الآثار الايجابية لرفع تعريف الكهرباء على الصناعة والمستهلك

- يستهدف تعديل التعريف تخفيض الخسائر التي تتحملها شركات الكهرباء والتي تؤثر في مشاريعها، لأن تكلفة الإنتاج الفعلية أعلى من السعر المستحصل من المستهلكين.
- تطبيق تعريف متغيرة ووقتية خارج أوقات الذروة بحيث يتم فرض تسعيرة أعلى وقت الذروة وتسعيرة مخفضة خارج أوقات الذروة، بدلا من التعريف الثابتة المطبقة في الوقت الحاضر.
- مساعدة المشترك على ترحيل أحماله إلى خارج أوقات الذروة وبالتالي سيساعد على تخفيض قيمة الفواتير الشهرية، كما أنه يأتي لإزاحة الأحمال خلال أشهر الصيف.
- ترشيد الاستهلاك وخفض الأحمال وقت الذروة وتحسين استخدام ساعات المعدات لكبار المشتركين.
- زيادة الاستهلاك في اوقات الذروة يؤدي الى زيادة تكاليف بناء محطات إنتاج كبيرة وباهظة الثمن لتغطية الأحمال لساعات معدودة خلال السنة بينما تبقى معظم هذه المحطات عاطلة بقية العام.

- إعطاء هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج زيادة في صلاحياتها لما يحقق سرعة التجاوب مع متطلبات وظروف صناعة الكهرباء، لما يحقق سرعة التجاوب مع متطلبات وظروف صناعة الكهرباء.”
- تشجيع كبار المشتركين الصناعيين والتجاربيين على خفض أحمالهم خلال ساعات الذروة.

٢. الآثار السلبية لرفع تعريف الكهرباء على الصناعة والمستهلك

- أن رفع التعريف الكهربائي لفئات الاستهلاك الصناعي والتجاري سيؤثر سلباً على ليّال المستهلك النهائي عند ارتفاع أسعار المنتجات تبعاً لارتفاع تكاليف الإنتاج.
- قد يضر بقطاع الصناعة الوطنية ولا يحقق الفائدة المرجوة حيث ينصرف أكثر للمصانع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية، والتي تعتبر الموظف الأكبر للأيدي العاملة السعودية.
- الاضرار بصغار المستهلكين وامتداد أثرها الكبير يكون مضاعفاً على قطاعات اقتصادية مهمة مثل الصناعة، والسياحة وتقلل تنافسيتها نتيجة ارتفاع التكلفة عليه ا.
- زيادة نسب البطالة، عندما تلجأ هذه القطاعات لتقليل عدد العاملين لديها لتخفيض التكلفة، ما ينعكس سلباً على معدلات نموه.

المراجع :

- هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج.
- مؤسسة النقد العربي السعودي.
- وزارة التجارة والصناعة.
- الشركة السعودية للكهرباء.